فعالية إطلاق عدد أكتوبر/ تشرين الأول 2022 من تقرير صندوق النقد الدولي
عن آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مركز دبي المالي العالمي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 31 أكتوبر / تشرين الأول 2022

تعليقات للصحافة يلقيها

جهاد أزعور
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
صندوق النقد الدولي

مرحبا بكم في فعالية إطلاق تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر عن الصندوق. من دواعي سروري أن آتي إلى دبي لتبادل الآراء بشأن آفاق الاقتصاد وأولويات السياسات في هذه المنطقة.

وأود البدء بتقديم نبذة قصيرة عن الوضع الراهن في المنطقة.

يفرض تفاقم الأوضاع العالمية عبئا على الآفاق المتوقعة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا يزال النشاط الاقتصادي صامدا حتى الآن، ولكن التضخم ارتفع بصورة مفاجئة على خلاف التوقعات السابقة، والمنطقة تواجه العديد من مواطن عدم اليقين الاستثنائي ومخاطر التطورات السلبية.

وقد استمر تعافي المنطقة بسرعات متعددة في عام 2022، مع استمرار استفادة النشاط في البلدان المصدرة للنفط من ارتفاع أسعار الطاقة، بينما تباطأت وتيرة التوسع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل نظرا لما تواجهه من صدمات عميقة في معدلات التبادل التجاري، وارتفاع في فروق العائد على السندات السيادية، وتآكل في فرص الوصول إلى التمويل السوقي.

وإجمالاً، من المتوقع أن تحقق المنطقة نموا بمعدل 5% في عام 2022، صعوداً من 4,1% في 2021. غير أن الأوضاع العالمية المتفاقمة ستكون عبئا على الآفاق المتوقعة لعام 2023، حيث يتباطأ النمو إلى 3,6%.

ومن المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في **البلدان المصدرة للنفط** 5,2% في عام 2022، صعوداً من 4,5% في 2021. ومن المتوقع أيضاً أن يتباطأ النمو إلى 3,5% في 2023 بعد انحسار أثر خفض الإنتاج الذي قررته بلدان "أوبك بلَس"، وانخفاض أسعار النفط، وتباطؤ الطلب العالمي.

وفيما يخص **اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل**، نتوقع نمواً بمعدل 4,9% هذا العام، صعوداً من 3,6% في 2021، ثم يتباطأ النمو إلى 3,9% في 2023.

وفي الوقت ذاته، تعاني **البلدان منخفضة الدخل** تحت وطأة أسعار السلع الأولية المرتفعة، والتقدم المحدود في نشر اللقاحات، ومواطن الهشاشة المختلفة في كل بلد. ومن المتوقع أن يظل نموها ضعيفاً بمعدل 0,8% هذا العام.

وعلى غرار الوضع في بقية بلدان العالم، استمر ارتفاع التضخم في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2022 وأصبح واسع النطاق، مما أدى إلى أزمة في تكلفة المعيشة لدى معظم البلدان. ومن المتوقع أن يبلغ التضخم الكلي في المنطقة 14,2% في المتوسط عام 2022 وأن يظل في حدود الرقمين في 2023 للعام الرابع على التوالي.

والآن، أود أن أعرض بإيجاز ما يواجه بلدان المنطقة من تحديات ومخاطر اقتصادية عالمية.

بعد إصابة الاقتصاد العالمي بصدمات متعددة، أصبح يواجه تحديات استثنائية لم تشعر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتأثيرها الكامل بعد.

والواقع أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل بقية أنحاء العالم، تواجه قدراً استثنائياً من عدم اليقين ومخاطر التطورات المعاكسة. فأسعار السلع الأولية المتشبثة بالارتفاع وانتشار مشكلة نقص الغذاء يزيدان من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، والقلاقل الاجتماعية، والضغوط على المالية العامة. وزيادة تشديد الأوضاع المالية عن المستوى المتوقع تهدد بإحداث ضائقة تمويلية في الأسواق الصاعدة بالمنطقة وقد تتسبب في ميل ميزان المخاطر نحو عدم الاستقرار المالي والمديونية الحرجة في البلدان ذات الأوضاع المبدئية الأضعف. ويمثل اتساع نطاق التضخم مصدراً للقلق أيضاً، لأنه قد يتطلب سياسات أعمق لمكافحته، مما قد ينطوي على تكلفة تفوق المستوى المتوقع.

وبالتالي، فإننا في وقت يتطلب التحرك لتخفيف أزمة تكلفة المعيشة، مع الحفاظ على الاستدامة المالية وبناء الصلابة. وهذا هو أكثر الأولويات إلحاحاً على صعيد السياسات في كل بلدان المنطقة.

ويستتبع هذا:

(1) استعادة استقرار الأسعار عن طريق تشديد السياسة النقدية في البلدان التي تشهد اتساعا في نطاق التضخم أو حيث توجد دلائل على انفلات التوقعات التضخمية عن الركيزة المستهدفة؛

(2) معالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال جهود حاسمة لتعزيز الإنتاج الزراعي في الموسم القادم عن طريق تأمين الحصول على الأسمدة والاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ؛

(3) حماية الفئات الضعيفة مع ضمان الاستدامة المالية، عن طريق توجيه الدعم لمن يحتاجون إليه. وسيسهم هذا في مكافحة التضخم مع دعم التماسك الاجتماعي. ويمكن استخدام دعم الغذاء *مؤقتاً* في الحالات التي يتعذر فيها استخدام المساعدات الموجهة ويَلوح فيها انعدام الأمن الغذائي في الأفق القريب. غير أنه يجب على البلدان أن تتجنب الدعم التنازلي والمُكَلِّف لأسعار الطاقة

والإعفاءات الضريبية. وسيكون من الضروري إبقاء الدين في حدود مستدامة وقد يتطلب ذلك تسريع وتيرة الضبط المالي في البلدان ذات الحيز المالي المحدود.

وينبغي للبلدان المصدرة للنفط أن تعمل على تعظيم المنافع المتحققة من إيرادات النفط الاستثنائية عن طريق بناء هوامش الأمان وتجنب الإنفاق المساير لاتجاهات الدورة الاقتصادية، والحفاظ على زخم الإصلاح المالي، والتقدم في تنفيذ خططها لتنويع الاقتصاد.

ومع تدهور البيئة العالمية، وتشديد السياسات الاقتصادية الكلية، ومحدودية حيز المناورة من خلال السياسات في عدة بلدان، تزداد الحاجة الماسة للمضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي مع تحويل الاقتصادات لتصبح أكثر صلابة واستدامة وتنوعاً وشمولاً للجميع. وسيكون استكمال إصلاحات دعم الطاقة بالتوازي مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي أمراً أساسياً لتحرير الموارد وتوجيهها للتوسع في تغطية الحماية الاجتماعية. وسيساعد الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة على الحد من الاعتماد على استيرادها، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من التعرض لتقلبات أسعار النفط.

ومن الأولويات الأخرى لتعزيز النمو الاحتوائي والصلب إجراء إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، والحد من النشاط غير الرسمي، وتحسين العدالة الضريبية، والقيام باستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية القادرين على تحمل آثار تغير المناخ.

ويلقي تقريرنا عن آفاق الاقتصاد الإقليمي هذا العام نظرة متعمقة على قضية حيوية تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي انعكاسات طفرة أسعار السلع الأولية على المالية العامة.

ويشير تقريرنا إلى أنه بينما لجأت معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الدعم المعمم للأسعار كما كان الحال في السابق، فقد فعلت ذلك على نطاق أضيق هذه المرة، مما يعكس محدودية الحيز المالي وتأثير الإصلاح السابق للدعم – وإن لم يتم استكماله بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد واصلت معظم البلدان

المصدرة للنفط تطبيق سياساتها المالية الحذرة. وبالنسبة للمستقبل، سيكون من المهم لصناع السياسات في المنطقة أن ينظروا في اتخاذ تدابير تتسم بكفاءة التكلفة لمعالجة الضغوط الناجمة عن أسعار الغذاء والوقود المتزايدة والإصلاحات الداعمة للصلابة المالية، بما في ذلك الحد من الاعتماد على استيراد الوقود، قبل الدورة السلعية القادمة. ويمكنكم قراءة مناقشة مستفيضة لهذه السياسات المالية قريبة الأجل ومتوسطة الأجل في تقريرنا الجديد.

وختاماً أود التأكيد على أن الصندوق لا يحيد عن التزامه بالعمل مع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالإضافة إلى الرقابة الإقليمية، نواصل دعم بلداننا الأعضاء من خلال اتفاقات الإقراض المستمرة، والمشورة المخصصة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية. وقد حافظ الصندوق على سرعة استجابته لاحتياجات البلدان الأعضاء المتغيرة عن طريق إنشاء "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة"، الذي سيدعم جهود البلدان لبناء الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية ومعالجة التحديات الأطول أجلا، بما في ذلك تغير المناخ. ومن نفس المنطلق، أنشأ الصندوق نافذة تمويلية جديدة لمواجهة صدمة الغذاء في ظل تسهيلاته التمويلية الطارئة للمساعدة في معالجة أزمة الغذاء التي يمر بها بلداننا الأعضاء الأكثر هشاشة.

ونحن نتطلع إلى استمرار الانخراط القوي مع البلدان الأعضاء في كل أنحاء المنطقة خلال السنوات القادمة. وأدعوكم الآن للتفضل بطرح الأسئلة.